



## The legal element of the crime of human cloning

Mohammad Reza Zafari<sup>1</sup> and Akram Majjeed<sup>2</sup>

1. Assistant Professor, Department Of Criminal And Criminology, Faculty Of Law And Social Sciences, Payame Noor University, Tehran, Iran. Email: [Mr\\_zafari@pnu.ac.ir](mailto:Mr_zafari@pnu.ac.ir)

2. PhD Student, Faculty of Law, University Of Qom, Qom, Iran (Corresponding Author). Email: [akram.majjeed@gmail.com](mailto:akram.majjeed@gmail.com)

### Article Info

### ABSTRACT

#### Article type:

Research Article

#### Article history:

Received 2025-11-12

Received in revised form  
2025-11-30

Accepted 2026-02-14

Published online 2026-03-28

#### Keywords:

legal element, human cloning, crime, criminal law, Arab regimes.

Human cloning is one of the most prominent ethical and legal issues that has sparked widespread controversy in recent decades, especially with the tremendous advances in genetic engineering technologies. The main challenge lies in determining the position of Arab legal systems on this phenomenon, particularly in terms of the availability of the Sharia (legal) element, which is an essential basis for the crime. This research aims to examine the adequacy of legal texts in Arab systems to address the crime of human cloning, by analyzing relevant national legislation and its consistency with Sharia rules and general principles of criminal jurisprudence.

The research examines the concept of the Sharia element of the crime and its nature in criminal law. It then sheds light on the extent to which human cloning is explicitly or implicitly criminalized in Arab legislation, such as Saudi law, Egyptian law, and legislation in the Gulf and Maghreb countries. It also reviews the positions of religious bodies and fatwas, which constitute the foundational basis for the positions of some countries in criminalizing this phenomenon. The study concluded that most Arab regimes lack clear and explicit texts criminalizing human cloning, creating a legislative vacuum that may hinder the prosecution of these acts, despite their categorical rejection in Islamic jurisprudence. The study recommends the enactment of specific penal legislation criminalizing all forms of human cloning, in line with religious values, ethical considerations, and scientific standards.

**Cite this article :** Zafarin, M., & Majjeed, A (2026). The legal element of the crime of human cloning, *Research in Instructional Methods*, 2 (1), 63-81. <https://doi.org/10.22091/lisic.2025.13772.1052>



© The Authors

doi 10.22091/lisic.2025.13772.1052

Publisher: University of Qom



[https://lisic.qom.ac.ir/article\\_3507.htm?lang=en](https://lisic.qom.ac.ir/article_3507.htm?lang=en)

## الركن الشرعي لجريمة استنساخ الانسان في الانظمة العربية

محمد رضا ظفري<sup>✉</sup>، اكرم ماجد<sup>٢</sup>

١. الأستاذ المساعد، كلية القانون و العلوم الاجتماعية، لجنة القانون الجنائي و علم الاجرام، جامعة بيام نور، طهران، ايران (مؤلف

مسؤول). [Mr.zafari@pnu.ac.ir](mailto:Mr.zafari@pnu.ac.ir)

٢. طالب دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قم، قم، ايران. [akram.majjeed@gmail.com](mailto:akram.majjeed@gmail.com)

معلومات المقالة	الملخص
نوع المادة: مقالة محكمة	يُعد الاستنساخ البشري من أبرز القضايا الأخلاقية والقانونية التي أثارت جدلاً واسعاً في العقود الأخيرة، خاصة مع التقدم الهائل في تقنيات الهندسة الوراثية. ويكمن الإشكال الرئيسي في تحديد موقف الأنظمة القانونية العربية من هذه الظاهرة، ولا سيما من حيث توافر الركن الشرعي (الركن القانوني) الذي يعد أساساً جوهرياً في قيام الجريمة. يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى كفاية النصوص القانونية في الأنظمة العربية للتصدي لجريمة استنساخ الإنسان، من خلال تحليل التشريعات الوطنية ذات الصلة، ومدى اتساقها مع القواعد الشرعية والمبادئ العامة في الفقه الجنائي.
تاريخ المقال: تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١١/١٢ تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥/١١/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠٣/١٤ تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٣/٢٨	يتناول البحث مفهوم الركن الشرعي للجريمة، وطبيعته في القانون الجنائي، ثم يسلط الضوء على مدى تجريم الاستنساخ البشري صراحة أو ضمناً في التشريعات العربية، مثل النظام السعودي، والقانون المصري، والتشريعات في دول الخليج والمغرب العربي. كما يستعرض مواقف الهيئات الدينية والفتاوى الشرعية التي تُعد سندا تأصيلياً لمواقف بعض الدول في تجريم هذه الظاهرة.
الكلمات الرئيسية: الركن الشرعي، استنساخ الإنسان، الجريمة، القانون الجنائي، الأنظمة العربية.	وقد خلص البحث إلى أن أغلب الأنظمة العربية تفتقر إلى نصوص واضحة وصريحة تُجرّم استنساخ الإنسان، ما يُحدث فراغاً تشريعياً قد يعيق ملاحقة هذه الأفعال، رغم رفضها القاطع في الفقه الإسلامي. ويوصي البحث بضرورة سنّ تشريعات جزائية خاصة تُجرّم الاستنساخ البشري بكل أنواعه، بما يتماشى مع القيم الدينية والاعتبارات الأخلاقية والضوابط العلمية.

الاقتباس: ظفري، محمد رضا؛ ماجد، اكرم. (١٤٤٧). الركن الشرعي لجريمة استنساخ الانسان في الانظمة العربية، البحوث القانونية للدولة الاسلامية،

١٢(١). صص: ٨١-٦٣. <https://doi.org/10.22091/Isic.2025.13772.1052>



المؤلفون

doi 10.22091/Isic.2025.13772.1052

الناشر: جامعة قم



[https://Isic.gom.ac.ir/article\\_3507.html?lang=en](https://Isic.gom.ac.ir/article_3507.html?lang=en)

## المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا غير مسبوق في مجالات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية، مما أتاح للعلماء إمكانية التدخل في خلق الكائنات الحية، وصولًا إلى استنساخ الكائن البشري. وقد أثار هذا التطور العديد من الإشكالات القانونية والأخلاقية والدينية، خاصة في المجتمعات الإسلامية والعربية، التي تولي أهمية كبيرة لمفاهيم الكرامة الإنسانية وحدود التدخل في الخلق.

ويُعد استنساخ الإنسان من الظواهر العلمية التي تُثير مخاوف متعددة، لما تحمله من تهديدات محتملة للهوية الإنسانية، والأسرة، والنظام الاجتماعي، فضلًا عن تعارضها مع المبادئ الشرعية. ومن الناحية القانونية، تُطرح تساؤلات حول مدى كفاية النصوص الجنائية في الأنظمة العربية لمواجهة هذا الفعل، من حيث توافر الأركان اللازمة لقيام الجريمة، وعلى رأسها الركن الشرعي، الذي يتمثل في وجود نص قانوني يُجرّم الفعل صراحةً أو ضمناً. ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن التشريعات الجنائية في غالبية الدول العربية لم تتناول جريمة استنساخ الإنسان بنصوص واضحة، مما يثير إشكالية في تفعيل مبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص»، ويضعف من قدرة القانون على مواجهة المستجدات العلمية. ويسعى البحث إلى تحليل مدى كفاية التشريعات القائمة، واستجلاء الموقف الفقهي والقانوني من هذه القضية، واستكشاف سبل تطوير الإطار التشريعي في ضوء المبادئ الإسلامية والمعايير الدولية.

وان أول تصريح على اجراء تجارب للاستنساخ الجيني من قبل معهد رزولين - بأدنبره بالأعلان في السابع والعشرون من فبراير عام ١٩٩٧ م عن مولد « دوللي » كأول حيوان ثديي في التاريخ يولد دون تزواج عن طريقة نواه الخلية الجسدية وليس عن طريق التكاثر الطبيعي مستخدمين في ذلك تكنولوجيا النقل النووي فيما أطلق عليه مصطلح استنساخ، وقد أثار هذا المصطلح الرعب في نفوس الكثير من البشر على المستوى العالمي، وأصبح حديث العالم ما بين مؤيد و معارض، بل إن طموح العلماء وصل إلى تفكيرهم في استنساخ البشر وإجراء العديد من المحاولات للوصول إلى تلك الغاية، مما أثار ضجة عارمة وبدأت الدول في أخذ هذا الموضوع بالبحث و الدراسة و سن القوانين التي تحظر عمليات الاستنساخ و خاصة البشرى منه، بل تم عقد المؤتمرات و الندوات التي ناقشت هذا الموضوع، و خاصة من الجانب الشرعي و الذي كان محل معارضة شديدة لتلك التكنولوجيا، بل إن

الأمم المتحدة ناقشت هذا الموضوع باستفاضة محاولة منها لإقرار معاهدة دولية، وعلى الرغم من كل هذا فوجى العالم بأسره في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ م، بإعلان شركة « كلونيد » و التي ترتبط بطائفة «الرائيلين» عن ولادة أول طفلة مستنسخة أطلقوا عليها أسم أو «حواء»، في تحدى واضح من العلماء لأى قوانين صدرت أو تصدر بحظر الاستنساخ مستخدمين دول العالم النامية حقولا لتجارهم في ظل عدم وجود تشريعات وطنية في تلك الدول تحظر أو تنظم عمليات الاستنساخ عموماً والبشرى منه على وجه الخصوص، ليتم الإعلان عن عصر جديد يتحكم فيه العلم ويفرض السيطرة على مقاليد الأمور، أما عن أداة السيطرة فيتمثل في مشروع الجينوم البشرى و الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لرسم خريطة جينية للبشر، ولم يشمل هذا المشروع أى من الدول العربية أو الإسلامية مما يجعلنا نضع علامات الاستفهام و التعجب حول هذا الأمر، و لكن هذا التعجب يتلاشى إذا علمنا أن معرفة الخريطة الجينية للبشر تساعد على تطوير الأسلحة المتقدمة، و التى تعتمد على جينات البشر ليبدأ عصر الحروب الجينية، و بالتالى تعطى الإمكانية للقضاء على شعوب بعينها من خلال معرفة أطقمها الجينية، و هو ما يعطينا مؤشراً خطيراً بانتقالنا من عصر الحروب التقليدية التى تعتمد على الالتحام بين الجنود إلى عصر السيطرة و الهيمنة الجينية و تدمير شعوب بأكملها عن طريق دراسة أطقمها الجينية ورسم خريطة لها، و مما يراى به على المشككين في حقيقة هذه الأسلحة أن الولايات المتحدة أصرت على أبحاث إعداد الخريطة الوراثية ( الجينوم البشرى ) .

كما نص الفصل ( ١٣ ) على أنه: « لا يمكن الحصول على جنين بشرى بواسطة الأنبوب أو بتقنيات أخرى إلا في أطار الطب الإنجابى، و وفقا لغاياته كما يضبطها هذا القانون .»

وقد أصدر المشرع الجزائرى قانون في ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ يحظر أى شكل من أشكال الاستنساخ لمدة خمس سنوات من ( ٢٠٠٨ م - ٢٠١٢ م ) .

اما في مصر فان المشرع المصرى يغض الطرف عن تنظيم عمليات الاستنساخ البشرى تشريعياً و تحديد المباح منه و المحظور، و نتيجة منطقية لوضع البحث العلمى ، فلم يتعرض المشرع المصرى بتنظيم عمليات الاستنساخ البشرى بموجب قانون خاص ، أو تضمين نصوص عقابية ضمن قانون العقوبات و إنما أن لأئحة آداب مهنة الطب المصرية قد تضمنت نص يحظر عمليات الاستنساخ، و بأستقراء الوضع التشريعى المصرى لم نجد في التشريعات المختلفة ما يدل على تجريم عمليات الاستنساخ البشرى سوى ما جاء في المادة ( ٦٠ ) من لأئحة آداب مهنة الطب المصرية رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٣ م، و التى تنص على أنه: « يحظر على الباحث إجراء البحوث و الممارسات التى تنطوى على شبهة أختلاط الأنساب أو المشاركة فيها بأيه صورة، كما يحظر عليه إجراء أو المشاركة في البحوث الطبية التى تهدف إلى استنساخ الكائن البشرى أو المشاركة فيها »

و يتضح من خلال تلك المادة أن لأئحة آداب المهنة المصرية تحظر على الباحثين في جمهورية مصر العربية إجراء تلك العمليات أو مجرد المشاركة فيها، طالما تم إجراء تلك العمليات على الأراضى المصرية، و لكن بأستقراء تلك اللأئحة نجد أنها لم تنص على عقوبة محده على من يخالف أحكامها، و بتطبيق مبدأ الشرعية الجنائية على الحالة المذكورة نجد أننا عمليات الاستنساخ مباحة داخل الأراضى المصرية ؛ و ذلك لأن الأصل فى الأشياء الأباحة، و لا يجوز تجريم الفعل أو تطبيق عقوبة عليه، إلا من خلال نصوص تشريعية صريحة تحدد الجرائم و العقوبات. اما في العراق فلم ينظم المشرع العراقى تجريم الاستنساخ البشرى

و يلاحظ انه لن تستطيع جهود رجال الأمن إيقاف الجرائم التى يقوم بها المستنسخون لعدم إمكانية إثبات

الجرمة على أى منهم، و ذلك لكون العقوبات في جميع الشرائع شخصية، ولا يمكن معاقبة إلا من تسبب في الجريمة، فكما أنه لا يمكن معاقبة أقارب من قام بالفعل الإجرامى، فكذلك فإنه لا يمكن معاقبة من يشبه من قام بالفعل الإجرامى، و حتى تتمكن السلطات الأمنية من تحديد شخصية الفاعل الحقيقي، يكون قد ارتكب العديد من الجرائم، و سيواجه رجال الضبط القضائى مشاكل عدة في التعامل مع المستنسخين في حال القبض والاستيقاف، و سيقود تلك الإشكالية إلى التعدى على الحقوق والضمانات التي كلفتها الأنظمة الجنائية في الدول، و سيواجه رجال التحرى صعوبات بالغة في ملاحقة أولئك المجرمين المستنسخين مع إمكانية التمولية و سائر أشكال التضليل التي يستخدمها المجرمون

و إمكانية سيطرة المنظمات على بعض المعامل التي تجرى فيها عمليات الهندسة الوراثية للاستنساخ نماذج عاتية من المجرمين عن طريق تحديد الجين المسئول عن السلوك الإجرامى لدى الأفراد، و تطويعه لعمل نماذج شريرة تتولى العصابات تنشئها و تربيتها لتحقيق أغراضها الإجرامية المتعددة، كما بالإمكان تسخير تلك المعامل لإنتاج أجيال من الشواذ جنسياً و الشاذات للتكسب من خلاهم عن طريق شبكات الدعارة المنتشرة في أنحاء العالم، مما يعزز تجارة الجنس

و بالرغم من معارضة البعض لإمكانية التحكم في السلوكيات، إلا أنه و في حال عجز العلم عن ذلك، فلن تعدم تلك العصابات أن تتولى هى بنفسها رعاية المستنسخين و تربيتهم في ظروف بيئية إجرامية، الاستنساخ إحدى تقنيات الهندسة الوراثية والتي بمقتضاها يتم أخذ خلية جسدية بالغة من كائن حي و زرعها في بويضة منزوعة النواة ثم تحفيز الخلية المدجة للانقسام و زرعها في رحم أنثى، و إما بتشطير بويضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء و من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الاستنساخ يتنوع إلى نوعين أحدهما جنسي، و الآخر جسدي.

## المطلب الاول: الركن القانوني في قوانين الدول العربية

### الفرع الاول: تعريف الاستنساخ البشري

الاستنساخ من حيث اللغة إنتاج نسخ حيوانية متكررة من حيوان معين عن طريق نقل نواة خلية جسدية من هذا الحيوان إلى بويضة مفرغة من نواتها ثم وضعها في الأنثى لتكوين جنين يتطابق في صفاته و جنسه مع الحيوان المأخوذ منه نواة الخلية الجسدية، «فاجأنا الغربُ باستنساخ طفلة بشرية بعد استنساخ النعجة دولي» (مصطلحات طبية) (زيدان، ١٤٣٤: ٢٥)

استنساخ: مصدر استنسخَ و مصدر استنسخَ، قامَ باستنساخٍ مَحْطُوطٍ : نَقَلَهُ بِحِطِّ يَدَيْهِ اسْتِنْسَاخُ الصَّفَحَاتِ : تَصْوِيرُهَا، الاستنساخ: (طب) إنتاج نسخ حيوانية متكررة من حيوان معين عن طريق نقل نواة خلية جسدية من هذا الحيوان إلى بويضة مفرغة من نواتها ثم وضعها في الأنثى لتكوين جنين يتطابق في صفاته و جنسه مع الحيوان المأخوذ منه نواة الخلية الجسدية (سعد، ٢٠١٠: ٥٦)

أصل مصطلح استنساخ: مشتقه من اللغة (CLONING) كلمة استنساخ مرادفها في التطبيق (CLONE) KILON والمصطلح (KLON) الإغريقية البيولوجي يعطي المعنى « نسيله » وهي الخلية المفردة الواحدة التي ينتج عن تكاثرها الأنسجة (محمد، ٢٠٠٨: ٧٦)

مصطلح الاستنساخ نسخة طبق الأصل كائن ينتج من التكاثر اللاجنسي ( خضريًا ) مثل النباتات. ما ينتج

من نمو خلية جسدية من والديه ويتمثل وراثيًا معهم.

وقد استخدم مصطلح استنساخ لأول مرة عام ١٩٠٣ م في المجال الزراعي للتعبير عن التكاثر اللاجنسي دون تلقيح في علم بيولوجيا النبات، ثم دخل هذا المصطلح بعد ذلك مجال الاستخدام التجريبي لمفهوم التنسيل مع تطبيقات تقنية زراعة الخلايا والأنسجة النباتية لإنتاج نباتات ذات صفات خاصة من خلية واحدة فقط (نصر، ٢٠٠٦: ١٣) وانحصر مفهوم كلمة عامًا عللا الاستنساخ الجيني للمادة الوراثية من الخلايا سواء نباتية أو حيوانية، وفي عام ١٩٩٧ م وتحديداً في السابع والعشرين من شهر فبراير تم الإعلان عن استنساخ أول حيوان ثدي في التاريخ البيولوجي (النعجة في معنى التناسل (Cloning) الاسكتلندية دولي) يتحدد المصطلح المذكور الذاتي الذي ينتج من النمو الخلوي بطريقة التكاثر اللاجنسي من خلال عملية بيولوجية يتم بمقتضاها تكون مجموعة من الخلايا بالانقسامات المتتالية لخلية واحدة فقط، وهذا هو التعريف العلمي للاستنساخ (رضوان، ٢٠٠٦: ١٩).

والمعنى البيولوجي لهذه التقنية هو « معالجة خلية جسدية من كائن معين كي تنقسم وتطور إلى نسخة مماثلة لنفس الكائن الحي الذي أخذت منه » (المحمدي، ١٩٩٩: ٦٨٣)

التعريف العلمي: « العملية البيولوجية التي بمقتضاها تتكون مجموعة من الخلايا ليس شرطاً أن تكون متجانسة ، وذلك عبر الانقسامات المتوازية المتتابعة لخلية واحدة فقط » (رضوان، مرجع سابق: ١٢)

يعرف « بأنه أخذ خلية جسدية من كائن حي، تحتوي على كافة المعلومات الوراثية، وزرعها في بويضة مفرغة من مورثاتها، ليأتي المخلوق الجديد أو الجنين مطابق تماماً للأصل، أي الكائن الأول الذي أخذنا منه الخلية أو هو تشكيل كائن حي كنسخة مطابقة تماماً من حيث الخصائص الوراثية والفسولوجية والشكلية، لكائن حي آخر». (السيد، ٢٠٠٢: ٧٦)

عرف بأنه: « عملية لاجنسية لتكثير كائنات متطابقة وراثياً، يتم فيها أخذ خلية جسدية من كائن بالغ، وإنتزاع نواتها، ثم تهيئة الظروف المناسبة، مع حثها على الإنقسام و النمو والتشكل لإنتاج كائن حي مطابق لأصل ذلك الكائن البالغ » (العتيبي، ٢٠٠٥: ٣١)

: « توليد كائن حي أو أكثر إما بنقل النواة من خلية جسدية إلى بويضة منزوعة النواة، وإما بتشطير بويضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء، أو تحويل خلية جسدية غير تناسلية إلى خلية تناسلية » أو « هو خلق أجنة بشرية تحتوي على كامل البرنامج الوراثي تقريباً للشخص المنسوخ » أو « هو إنجاب طفل مطابق وراثياً لآخر سواء كان حياً أو ميتاً » (الدمرداش، ١٩٩٧: ٢٤)

« توليد كائن حي أو أكثر إما بنقل النواة من خلية جسدية إلى بويضة منزوعة النواة وإما بتشطير بويضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء ». (واصل، ٢٠٠٧: ٣٣)

وقد عرفت اللجنة القومية للأخلاق البيولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه: « نسخة وراثية مطابقة تماماً لأحد الجزئيات أو لخلية أو نبات أو حيوان أو إنسان ».

## الفرع الثاني: في الدول العربية

تعد تونس أولى الدولة العربية التي تعرضت لتجريم عمليات الاستنساخ البشري بموجب نصوص قانونية صريحة، حيث أن المشرع التونسي قد حظر إجراء بحوث الاستنساخ على الأراضي التونسية، فأى تجربة تهدف إلى الحصول

على أجنة بشرية بقصد إجراء الدراسة أو البحث أو التجربة عليها محظوره وجرمت الإمارات العربية المتحدة عمليات الاستنساخ بشكل مطلق بموجب قانون خاص، وقد أصدر المشرع الجزائري قانون يحظر أى شكل من أشكال الاستنساخ اما في مصر فلم يتعرض المشرع المصرى بتنظيم عمليات الاستنساخ البشرى بموجب قانون خاص، أو تضمين نصوص عقابية ضمن قانون العقوبات وإنما أن لأحة آداب مهنة الطب المصرية قد تضمنت نص يحظر عمليات الاستنساخ، اما في العراق فلم ينظم المشرع العراقي تجريم الاستنساخ البشري وتظهر مشكلة البحث في عدم وجود تشريع ينظم عمليات الاستنساخ البشرى ويبدو أن هناك شبه أجماع على جواز الاستنساخ في مجال النبات والحيوان، وذلك لما له من فائدة تعود على البشرية، إلا أن الخلاف يبدو على أشده في مجال استنساخ البشر، حيث يرى هذا الاتجاه أن الاستنساخ سوف يصل بنا إلى ثورة بيوتكنولوجية في خدمة صحة البشر، وليس هذا فحسب بل إلى ثورة اجتماعية واقتصادية خطيرة، الأمر الذى يدعونا إلى سن التشريعات التى تنظم تلك العمليات للأستفادة منها، وبأستقراء الوضع على المستوى العربي نجد أن الأتجاه المؤيد لتطبيق تلك التكنولوجيا على البشر، قد أستند إلى مجموعة من الأسانيد والحجج التى تبرر تنظيمها والأستفادة منها وتمثل في جملة دوافع طبية، وأخرى اجتماعية، وأخيراً اقتصادية، (البرزنجي، ٢٠٠٩: ٢٧)

تعد الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة فى القارة الأسيوية تجريمًا لعمليات الاستنساخ بشكل مطلق بموجب قانون خاص، فقد نص المشرع الأماراتى فى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ م بشأن المسؤولية الطبية (على تجريم عمليات الاستنساخ البشرى، وذلك بموجب المادة (١٠) فى الفصل الأول تحت عنوان المسؤولية الطبية، و التى تنص على أنه: «يحظر إجراء عمليات استنساخ الكائنات البشرية، كما يحظر إجراء الأبحاث والتجارب والتطبيقات بقصد استنساخ كائن بشرى»، و يتضح من خلال هذا النص أن المشرع الأماراتى تبنى حظر شامل على عمليات الاستنساخ البشرى، وذلك بحظره لتلك العمليات التى تهدف إلى إنتاج كائن بشرى، ثم حظر الأبحاث والتجارب والتطبيقات التى تهدف إلى استنساخ البشر، وبالتالى فإن الحظر يشمل بحوث الاستنساخ أى كانت، إلا أن المشرع الإماراتى وأن كان قد تنبه إلى خطورة الاستنساخ فى المجال البشرى وتضمن نصوص قانون المسؤولية الطبية نصًا تجريميًا، إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى التنظيم القانونى لتلك العمليات (المادة ١٠ من القانون رقم ١٠ بشأن المسؤولية الطبية الاماراتى). وقد نص المشرع الإماراتى فى الفصل الخامس الخاص بالعقوبات من القانون سالف الذكر على عقوبة جنائية لمخالفة الحظر الوارد بالمادة (١) على أنه: « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات و بغرامة لا تقل عن ٢٠٠,٠٠٠ مائتى ألف درهم ولا تزيد على ٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة ألف درهم أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أى حكم من أحكام المادتين (١) و (١٢) من هذا القانون» (المادة ١٠/٢٨ من القانون ١٠ بشأن المسؤولية الطبية الاماراتى)

يتضح من خلال هذا النص أن المشرع الإماراتى قد جعل عقوبة الحبس اختيارية ويمكن أستبدالها بالغرامة، إلا أنه المشرع الأماراتى قد وضع حد أدنى وأقصى لكل من عقوبتى الحبس والغرامة، حتى يتيح للقاضى تفريد العقوبة وفقاً لجسامة الجرم، وإن كانت العقوبة المنصوص عليها فى حد ذاتها لا تتناسب مع الجرم، إلا أنه جعل عقوبة الحبس اختيارية يمكن أستبدالها بالغرامة مجدها الأدنى والأقصى المنصوص عليها وهو أمر يتسم بالخطورة؛ وذلك أن الأطباء ذوى الأختصاص يملكون الأمكانات المادية نظراً للأجور العالية التى يتقاضونها بما يمكنهم من

سداد تلك الغرامة المنصوص عليها دون أن تؤثر على ذمتهم المالية، وهذا بالإضافة للمكاسب التي سيتحصل عليها الطبيب من جراء عملية الاستنساخ ذاتها، فكان الأجدر بالمشرع أن يجعل هناك غرامة نسبية ضعف ما حققه من مكاسب أو ما تلقى اضاه لأجراء عملية الاستنساخ هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فإن عقوبة الغرامة على الرغم من أنها تشغل حيزًا كبيرًا في القوانين العقابية الحديثة، إلا أنه لم يتم التوصل من خلالها إلى كبح جماح الجريمة، بل على العكس فإن الجريمة في تزايد مستمر. (أبو رحية، ٢٠٠٩: ١٥٠)

كان الأجدر بالمشرع بأن يجعل عقوبة الحبس وجوبية مع الغرامة، وذلك كله مع تغريم الفاعل ضعف ما حققه من مكاسب جراء إجرائه لعمليات الاستنساخ، حتى لا يستفيد المجرم من جرمه.

نص المشرع الإماراتي على أنه: « لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر ». (المادة ٣٢ من القانون ١٠)

وجاء المشرع في الفصل السادس تحت عنوان أحكام عامة ليحدد صفة مأموري الضبط القضائي، وذلك بالمادة (٣٦) والتي تنص على أنه: « يكون للموظفين الذين يصدر بتحديد م قرار من وزير العدل بالأنفاق مع الوزير أو الجهات الصحية صفة مأموري الضبط القضائي في أثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له ».

وقد أصدر المشرع الجزائري قانون في ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ يحظر أي شكل من أشكال الاستنساخ لمدة خمس سنوات من (٢٠٠٨ م - ٢٠١٢ م).

وتعد تونس أولى الدولة العربية التي تعرضت لتجريم عمليات الاستنساخ البشري بموجب نصوص قانونية صريحة، حيث نص على أنه: « يمنع منعاً باتاً في أطار الطب الإنجابي اللجوء إلى تقنيات الاستنساخ »، ويستفاد من هذا النص أن المشرع التونسي قد حظر الاستنساخ الإنجابي ولو لعلاج حالات العقم (الفصل ٨) من القانون ٩٣ لسنة ٢٠٠١ المتعلق بالطب الإنجابي).

وجاء الفصل (٩) من هذا القانون بالنص على أنه: « يمنع الحصول على أجنة بشرية بواسطة الأنبوب أو بتقنيات أخرى قصد الدراسة أو البحث أو التجربة »، وهو الأمر الذي يتضح من خلاله أن المشرع التونسي قد حظر إجراء بحوث الاستنساخ على الأراضى التونسية، فأى تجربة تهدف إلى الحصول على أجنة بشرية بقصد إجراء الدراسة أو البحث أو التجربة عليها محظوره بموجب هذا القانون. (الفصل ٩، نفس المصدر)

كما نص الفصل (١٣) على أنه: « لا يمكن الحصول على جنين بشري بواسطة الأنبوب أو بتقنيات أخرى إلا في أطار الطب الإنجابي، ووفقاً لغاياته كما يضبطها هذا القانون » (الفصل ١٣، نفس المصدر).

أن المشرع التونسي قد تبني حظر شامل لعمليات الاستنساخ البشري سواء كان إنجابياً أو علاجياً، (صال، ٢٠٠٤: ٣٢) ولم يغفل المشرع التونسي بالنص على عقوبة جنائية على مخالفة هذا الحظر في ٢٠٠١ م. (٢/٨) القانون ٩٣ لسنة ٢٠٠١ والمتعلق بالطب الإنجابي والصادر في (٧)

الفصل (٣١) الفقرة الثانية، فقد نصت على أنه: « ويعاقب كل مخالف لأحكام الفصول ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من هذا القانون بخمس سنوات سجناً وبخطية غرامة قدرها عشر آلاف دينار أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ». (الفصل ٣١، نفس المصدر)

و يتضح من هذا النص أن المشرع التونسي قد تساهل في العقوبة المقررة على الاستنساخ البشري، حيث قرر عقوبة السجن خمس سنوات فقط بخلاف باقي المشرعين الذين قاموا بمحظر الاستنساخ، أنه جعلها عقوبة اختيارية ويمكن أستبدالها بالغرامة و قدرها عشر آلاف دينار، و هي عقوبة بسيطة جداً لا تتناسب مع جسامة الجرم. هذا التشريع لم يرق إلى مستوى التنظيم القانوني لتلك التكنولوجيا

## المطلب الثاني: الركن القانوني في قرارات الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية

### الفرع الاول: الركن القانوني في قرارات الامم المتحدة

أدى عدم اعتراض الكنيسة في فرنسا على التجارب العلمية المتعلقة بجسم الإنسان إلى تطور علمي ملحوظ في مجال تكنولوجيا استنساخ الإنسان، والذي صاحب بدوره إلى تطور وتدخل المشرع ليوكب هذا التطور العلمي، وذلك عن طريق تنظيم هذه العمليات والتصدي للجرائم الجديدة المتعلقة به. فان تطبيق تكنولوجيا الاستنساخ يهدر كرامة الإنسان؛ وذلك بوضعه في مصاف حيوانات التجارب، و يجعله عرضه للتبديل والتحويل في مكوناته و مكوناته الوراثية، بل و تتحكم في مواصفات الجنين مسبقاً الجسدية (العتيبي، ٢٠٠٥: ١٦)،

اعتمدت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٩٧ م إعلاناً سمي بالإعلان العالمي حول الجين البشري و حقوق الإنسان والتي أقرتها الجمعية، ١٥٢ المؤرخ في ٩ ديسمبر / العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم م ٥٣ ١٩٩٨ م، و يقع هذا الإعلان في خمسة و عشرون مادة، بالإضافة إلى مقدمة، حيث جاء فيه ا: «... أن البحوث في مجال الجين البشري، و التطبيقات الناجمة عنها تفتح آفاقاً عظيمة لتحسين صحة الأفراد و البشرية جمعاء،... على أنها (ينبغي في الوقت ذاته أن تحترم كلياً كرامة الإنسان و حريته و حقوقه)» (الزيني، ٢٠٠٧: ٢١)

ونصت المادة (١٠) من الإعلان على أنه: «لا يجوز لأى بحث يتعلق بالجين البشري، ولا لأى من تطبيقات البحوث، ولا سيما في مجالات البيولوجيا و علم الوراثة و الطب، أن يعلو على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية و الكرامة الإنسانية لأى فرد أو مجموعة أفراد» (صالح، مصدر سابق: ٨٢)

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم م ٥٣ ٩ ديسمبر ١٩٩٨ م، و الذى اعتمدت بموجبه الإعلان العالمي بشأن الجين البشري و حقوق الإنسان، و الذى يحظر بشكل خاص الاستنساخ لأغراض التكاثر، وهو القرار الذى سبق أن أقرته منظمة اليونسكو ١٩٩٧ م، و الذى

يعتبر المجموع الوراثي البشري جزء من التراث البشري، وعلى أن الأبحاث الوراثية يجب أن تحترم كرامه الفرد و حريته و حقوقه (خطاب، د.ت: ٨٧)

القرار رقم ٥٩ الخاص بأعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة التاسعة و الخمسون

أقترحت روما أن تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً غير ملزم يدعو الدول إلى إقرار قوانين لحظر أى محاولات لخلق أجنة بشرية عن طريق الاستنساخ أو أى أبحاث تسعى لتحقيق هذه الغاية، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ألقت الكرة في ملعب كل دولة لسن التشريعات اللازمة لتنظيم عمليات الاستنساخ وفقاً لاتجاه كل

دولة على حدى أو تضمن قوانينها المواد اللازمة التي تحظر الاستنساخ البشرى بشقيه التكاثرى والعلاجى وهو ما أتجهت إليه بعض الدول، أو حظر الاستنساخ التكاثرى وإباحة الاستنساخ العلاجى كما فعلت البعض الآخر، وهناك جانب آخر من الدول أخذت موقفًا سلبيًا بعدم تضمين قوانينها أى نصوص تعالج هذه المسألة (الأمم المتحدة تصدر قرارًا غير ملزم بحظر الاستنساخ البشرى)

وقد قررت الجمعية العامة فى دورتها السادسة والخمسون إنشاء اللجنة المختصة للنظر فى وضع اتفاقية دولية ضد الاستنساخ الكائنات البشرية، و الذى طلب تقديم تقرير عن أعمالها إلى الجمعية العامة، وأجتمعت هذه اللجنة أول مره فى فبراير ٢٠٠٢ م لبحث الأقتراح الذى قدمته فرنسا والمانيا لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وذلك من أجل وضع التوصيات الأولية حول النقاط القانونية التى يجب أن تتطرق لها الاتفاقية التى تنوى وضعه. ومن ثم عقدت ه ذه اللجنة اجتماعًا ثانيًا فى سبتمبر ٢٠٠٢ م وقد أثرت الندوة التى أُنعت فى الصين، فى ٢٧/٢٠٠٢ م كما طالبت الحكومة اليابانية فى ٧ يناير ٢٠٠٣ م بصياغة تحت عنوان الاستنساخ البشرى: تشريع ومجتمع) من أجل وضع جدول أعمال المفاوضات التى يجب أن تبدأ فى بداية عام ٢٠٠٣ م، ووجه المشاركون نداءً إلى الهيئة الدولية لإصدار تشريع يحظر الاستنساخ البشرى؛ وذلك فى أقصى سرعة ممكنه، وأشار المشاركون إلى الوضع الذى يوجد فيه الكائن البشرى بأنه حرج جدًّا؛ وذلك لأن الاستنساخ البشرى يبدو أمرًا لا مفر منه، والسبب فى ذلك تطور العلوم والتكنولوجيا (صالح، مصدر سابق: ٨٦)

مارست فرنسا ضغطًا على الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاقية دولية حول الأخلاقيات البيولوجية لمنع سوء استخدام الاستنساخ، ومنهج عالمى لمعالجة هذه القضية بعد أن أصبحت القوانين الوطنية غير كافية لذلك، ولكن لم تستطيع هذه اللجنة أن تصل إلى اتفاق حول المشروع الالماني الفرنسي. حيث كان الخلاف داخل الأمم المتحدة على أشده، وفى الوقت الذى سارعت فيه فرنسا و المانيا إلى وضع معاهدة لحظر الاستنساخ البشرى، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية على الفور إلى أستبعاد أى معاهدة لا تتضمن حظرًا على الاستنساخ البشرى بشكل مطلق، بما يعنى حظر عمليات الاستنساخ العلاجى أو التجريبي التى يجرى فى إطارها استنساخ خلايا جذعية لأغراض البحث العلمى، ويؤيد موقف الولايات المتحدة الأمريكية كوستاريا وأكثر من ٤٠ دولة أخرى تريد حظر شامل، أما بلجيكا فقد انضمت إلى معسكر الدول التى لا ترغب فى حظر الاستنساخ العلاجى، وقدمت فى ٢ أكتوبر ٢٠٠٣ م نصًا يحظر استنساخ البشر، ولكن يسمح للدول الخيار بشأن ممارسة الاستنساخ العلاجى من خلال التشريعات الوطنية، وقد دعم هذا الموقف الصين، وجمهورية التشيك، و تركيا، وفلندا، والدنمارك، ولوكسمبروغ، وهولندا، واليونان، واليابان، وجنوب أفريقيا، والسويد، وفرنسا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة (جريدة الوطن، الأمم المتحدة منقسمة حتى على الاستنساخ البشرى )

أما عن الموقف الإسلامى داخل الأمم المتحدة من المشروع المقدم من فرنسا و المانيا، فقد لعبت الدول الإسلاميه دورًا حاسمًا شكل هزيمة لجهود الإدارة الأمريكية ولليمين الدينى المسيحى فى الولايات المتحدة، وسقطت التحالفات التقليدية ليس فقط داخل الاتحاد لأوروبى أو بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وإنما التحالف التقليدى بين الفاتيكان والأزهر فى المسائل التى تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الجنسين، فقد تقدمت منظمة المؤتمر الإسلامى عن طريق إيران بطلب التأجيل، ووافقت الأمم المتحدة عليه بأغلبية ( ٨٠ ) صوتًا مقابل ( ٧٩ ) صوتًا، وغياب ( ١٥ ) دولة عن الجلسة، مما يشكل هزيمة لجهود أمريكية سعت إلى تبني اتفاقية منع الاستنساخ الآن و تحت أى ظرف كان فيما

أيدته بلجيكا والهند منح البلدان الأعضاء فرصة لدراسة هذه القضية المقعدة والمتشعبة، كما أنه لن يحقق الغرض الذي التمسست فرنسا والمانيا من حظر الاستنساخ التناسلي بموجب اتفاقية دولية ملزمة للأسرة الدولية، كما أن العلماء الذين يرغبون في استنساخ الأجنة لأغراض بحثية يمكن أن يتنفس الصعداء؛ لأنه كما يبدو لا يوجد حظرًا للاستنساخ لأغراض البحوث في المستقبل القريب، إلا أنه في النهاية تم التصويت لصالح تأجيل صياغة المعاهدة حتى عام ٢٠٠٥ (جريدة الوطن، مصدر سابق)

وقد قادت جمهورية إيران الاسلامية الحملة العلنية أما مصر والأردن فلعبتا دورًا مهمًا أثناء المداوات ووزع وفد مصرفتوى صدرت عن دار الأفتاء المصرية جاء فيها أن « استنساخ الإنسان بصفة كلية حرام شرعًا وخروج على منهج الله في إستخلاف الإنسان وعلى الأطار الأخلاقي والأجتماعي » ولا خلاف في هذا على الأطلاق، فجميع أعضاء الأمم بدون استثناء يوافقوا على منع استنساخ البشر لأهداف التكاثر، فالخلاف على أمور أخرى، وحسب الفتوى فإن « استنساخ جزء أو عضو من أعضاء الإنسان سواء لتعويض الإنسان المريض ما يفقده أو لعلاج من بعض الأمراض هو مشروع، وكذا الاستنساخ لزيادة أنتاجية النبات أو تحسين الحيوانات « بشرط ألا يؤثر ذلك على توازن البيئة ولا يخل بالمصلحة التي أرادها الله تعالى للكون سواء كان إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد، فمثل هذا الاستنساخ مشروع وتشجيعه شريعة الإسلام التي تشجع كل بحث علمي يصب في مصلحة الإنسان المادية والمعنوية (مخاوف من إنهيار مساعي الأمم المتحدة لحظر الاستنساخ).

اما إعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشر فإن الجمعية العامة، إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، و إذ تشير إلى الإعلان العالمي بشأن الجين لبشرى وحقوق الإنسان الذي أتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في ١١ نوفمبر ١٩٩٧ م، وبخاصة المادة ( ١١ ) منه (نصر، ٢٠٠٦: ٢١) لم تستطيع الأمم المتحدة الوصول إلى إقرار معاهدة دولية ملزمة للدول الأعضاء، وإنما أتتهت إلى موافقة اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة على صياغة إعلان سياسى غير ملزم بدلا من سن معاهدة دولية تحظر الاستنساخ البشرى، وبذلك تكون المنظمة الدولية قد رفضت الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض حظر شامل على عمليات الاستنساخ البشرى بما في ذلك المتعلقة بأبحاث خلايا المنشأ، وقد قبلت اللجنة في مسعى منها لرأب صدع الخلاف العالمى الحاصل بشأن الاستنساخ البشرى اقتراحًا من إيطاليا بتشكيل مجموعة عمل لصياغة إعلان الأمم الخاص بأعلان الأمم المتحدة بشأن استنساخ البشرى، الصادر (١/القرار رقم ٥٩ من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة التاسعة والخمسون، البند ١٥٠ من جدول الأعمال الجلسة العامة ( ٨٢ ) بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٥ م. (خليفة، ٢٠٠٤: ٨٢)

### الفرع الثاني: الركن القانوني في قوانين الولايات المتحدة الامريكية

أصدر المشرع الفيدرالى في الولايات المتحدة الأمريكية قانون خاص بالاستنساخ البشرى ( ٢٠٠١ الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٠١ م، والذي أنهى الجدل الدائر حول تكنولوجيا لنقل النووى (الاستنساخ) بحظر الاستنساخ البشرى من خلال هذا القانون مجرد إجرائه أو المساهمة في إجرائه، و جعل من ذلك الفعل جريمة تستوجب توقيع عقوبة جنائية على مرتكبها بأعبارها جريمة فيدرالية، فضلا عن العقوبات المالية المقررة بموجب هذا القانون (الأمم المتحدة تقر إعلانًا غير ملزم عن الاستنساخ )

وما يمكن ملاحظته على هذا القانون أنه تميز بوضع تعريفات قانونية منضبطة لعمليات الاستنساخ البشرى

ومشتلاتها البيولوجية، وهذه السمة تنفرد بها التقنيات الأنجلوأمريكية المتعلقة بتنظيم الممارسات الطبية والعلمية الحديثة المنصبه على عناصر الجسم البشري بوجه عام (العزة، مصدر سابق: ٣٦٩)

وقد عرفت المادة (٣٠١) من الباب السادس عشر من العنوان الثامن عشر من التقنين الفيديالى الأمريكى، والمضافة بمقتضى المادة الثانية من قانون حظر عمليات الاستنساخ البشرى لعام ٢٠٠١ م، التى تنص فى فقرتها الأولى على أن ه: « يقصد بالاستنساخ البشرى إعادة إنتاج الجنس أو الفصيل الآدمى عن طريق وضع نواة الخلية المستأصلة من شخص أو أكثر فى البويضة الأنثوية مخصبة كانت أو غير مخصبة، و ذلك بعد إنتزاع نواتها الأصلية أو تثبيطها بغرض إنتاج كائن عضوى حى فى أى مرحلة من مراحل تطوره مطابقاً تماماً لكائن بشرى موجود أو سبق وجوده » (العتيبي، ١٩٨٦: ١٠٦)

و أوضحت الفقرة الثانية من هذه المادة أن اصطلاح إعادة إنتاج الجنس أو الفصيل الآدمى الذى أورده الفقرة السابقة من هذه المادة، إنما ينصرف إلى: « كل عملية إنتاج غير قائمة على فكرة الأندماج بين الحيوان المنوى والبويضة الأنثوية » بذلك فهو يقطع الطريق على كافة السبل التى يمكن أن تستحدث لأنتاج البشر.

وأوضحت الفقرة الثالثة من ذات المادة السابقة المقصود التى تستخدم فى عمليات الخلية الجذعية الاستنساخ البشرى، فأوضحت بأن ه: « يتناول الخلايا الصبغية المحتويه على مجموعة متكاملة من الكروموسومات سواء تم تحصيل أو نقل هذه الخلايا (العزة، ٢٠٠٢: ٣٧٠) من جسد إنسان حى أو جثة متوفى و بغض النظر عن مرحلة التطور والنمو التى كان عليها الكيان المادى التى استأصلت منه الخلية »

و يتضح من خلال تلك المادة بفقرتها الثالثة أن المشرع الأمريكى قد إنشغل بوضع تعريفات تشريعية منضبطة لمسائل فنية ذات طابع علمى محض، و هو الأمر الذى يؤيده البعض و يعارضه البعض الآخر، لا يمكن إنكار ما ينطوى عليه مثل هذا النهج التشريعى من مزايا كبيرة تصب جميعها فى مصلحة ضبط و تقنين هذا النمط من الممارسات العلمية المستحدثة ذات الأبعاد الخطيرة، الأمر الذى يتضمن نطاقاً أوسع من الحماية الجنائية للأمشاج واللقائح الآدمية (العزة، مصدر سابق: ٣٧٠)

و العقوبات المقررة لبيان أركان جريمة الاستنساخ البشرى، فقد نص فى المادة (٣٠٢) من الباب السادس عشر من (a) العنوان الثامن عشر من التقنين الفيديالى الأمريكى فى فقرتها الأولعلى أنه: « يعد غير مشروع تعمد قيام الشخص الطبيعى أو المعنوى - عاماً كان أو خاصاً - بإجراء أو محاولة إجراء عملية استنساخ بشرى أو الأشتراك فى مثل هذه المحاولة، كما لا يعد مشروعاً القيام بإعطاء أو تسليم لقيحة آدمية أو أى من منتجاتها متى كانت هذه اللقيحة قد تم تخليقها بواسطة من ذات المادة بالنص (b) عملية استنساخ بشرى »،

و جاءت الفقرة الثانية على: « حظر إستيراد لقائح آدمية مستنسخة أو أى من منتجاتها سواء أكان المستورد شخص طبيعى أو معنوى عاماً كان أو خاصاً »

أن جريمة الاستنساخ البشرى فى ظل القانون الأمريكى جريمة عمدية ولا يتصور فيها الخطأ، و قد حدد المشرع الأمريكى صور السلوك المادى فى إجراء أو محاولة إجراء عملية استنساخ بشرى أو الأشتراك فى مثل هذه المحاولة، فهذه المادة من العموم ما يجعل مدلوله يتسع ليشمل كافة النشاطات و الأعمال التحضيرية التى تتضمنها عملية الاستنساخ البشرى، الأمر الذى يحقق ولا ريب الحماية اللازمة للأمشاج و اللقائح الآدمية فى مواجهة واحدة من أخطر الممارسات العلمية المستحدثة، و من الأعمال التحضيرية لعمليات الاستنساخ التى تتمثل فى أستخلاص

النواة من الخلية الجسدية تمهيداً لمجها بالبويضة، وكذا أستخلاص البويضة الأثنوية و تفرغها من محتواه الوراثي تمهيدا لدمج نواة الخلية الجسدي ة، كما أنه مما يدعم أركان هذه الحماية ذلك الحكم الخاص الذى أورده البند الثانى من الفقرة الأولى من المادة ( ٣٠٢ ) المتعلق بتجريم افعال الأشتراك في محاولة إجراء عمليات استنساخ بشرى ليعالج مسألة الأشتراك في الشروع ؛ ذلك أن محاولة القيام بعملية استنساخ بشرى تُعد في حد ذاتها جريمة مستقلة سواء أكتملت هذه المحاولة أو لم تكتمل، و من ثم كانت مساهمة الشخص فيها مساهمة في جريمة تامة تستوجب المسألة والعقاب، ويشمل كافة صور الأشتراك سواء الأشتراك الفعلى من قبل الأطباء أو المراكز البحثية ة، ولو كانت متباعدة، أو الأشتراك المادى المتمثل في الدعم المالى لمثل هذه العمليات (أبو العينين، ٢٠٠٦: ٥٤).

كما يتضح من خلال المادة السابقة أن المشرع الأمريكى ساوى بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين كالمستشفيات و المراكز البحثية الحكومية و الخاصة و غيرها كما أنه يشمل تعمد القيام أو حتى مجرد السعى إلى ذلك، و يدخل ضمنه الأعلان عن العزم على القيام بمثل هذه المحاولات، كما سعى أنصار استنساخ البشر، كما يدخل ضمنه السعى لشراء هذه اللقائح أو تحصيلها بأى طريق من الطرق حتى ولو كان بموافقة أصحاب هذه اللقائح. ولا يقتصر المنع على اللقائح داخل الولايات المتحدة، بل تشمل دائرة الحظر اللقائح المستنسخة المستورده من خارج الولايات المتحدة، أو أى من منتجاتها، مما يحقق حماية شاملة لهذه اللقائح،(صالح، مصدر سابق: ٩٢)

قد أورد المشرع الأمريكى في الفقرة الثالثة من ( ٣٠٢ ) على أنه: « يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بالغرامة أو بكلتا العقوبتين كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم بانتهاك الأحكام الواردة في المادة ( ٣٠٢ )، كما نص البند الثانى من ذات الفقرة على أنه: »

توقع على الشخص الطبيعى أو المعنوي عقوبة مدنية ( الغرامة ) في حالة إنتهاك لأى من الأحكام المنصوص عليها في المادة ( ٣٠٢ ) متى كان ذلك الأنتهاك منطويًا على تحقيق مكاسب مالية، و قد حدد النص هذه العقوبة المدنية ( الغرامة ) بما لا يقل عن مليون دولار و ما يزيد عن ضعف المبلغ الأجمالى للأرباح المتحصل عليها من إرتكاب الجريمة، و ذلك إذا ما تجاوزت هذه الأرباح مبلغ المليون دولار «(الغريب، ١٩٨٩: ٦٥)

و يتضح مدى الزجر الذى ينطوى عليه هذه العقوبات، كما أنه من المكاسب التى حققه هذا القانون أنه تنبه لمسألة المكاسب المالية التى يمكن أن تدرها ممارسة الاستنساخ البشرى، وما يتفرغ عنها من نشاطات إتجار غير مشروع باللقائح الأدمية المستنسخة أو أى من منتجاتها (العتيبي، ٢٠٠٥: ١٠٦)

أن المشرع الأمريكى لم يغفل حرية البحث العلمى على الرغم من حظر الاستنساخ البشرى بكافة أشكاله، فقد نص في الفقرة الرابعة المادة ( ٣٠٢ )، و ذلك بنصها: « على أن الأحكام الواردة في هذه المادة ليس من شأنها الإخلال بإجراء الأبحاث العلمية التى لم ينص على حظر إجرائها بما في ذلك الأبحاث التى تستخدم تقنية نقل نواة الخلية أو أى من تقنيات الاستنساخ الأخرى المستخدمة في إنتاج الجزئيات الحية، أو الحامض أو الخلايا التى ليس من بينها لقائح آدمية ة، و كذلك، ( DNA ) النووى الأنسجة أو الأعضاء أو النباتات أو أى كائنات أخرى غير بشرية » إدراك المشرع الأمريكى لأهمية الموازنة و التوفيق بين مقتضيات الحماية القانونية و الأخلاقية للقائح الأدمية في مواجهة عمليات الاستنساخ البشرى، و بين متطلبات البحث العلمى و ما يمكن أن تعود به تقنية الاستنساخ بوجه عام من فوائد علاجية، خصوصًا في مجال عمليات زراعة الأعضاء و نقل المشتقات و المنتجات الجسمانية المختلفة، إذ يحاول العلماء استنساخ أجزاء آدمية بعينها دونما حاجة إلى الإلتجاء لعملية نسخ كائن بشرى كامل

يستخدم كيانه المادى كمخزون لقطع الغيار الآدمية، و من ناحية أخرى فإنه لا يمكن إنكار ما تنطوى عليه تقنيات الاستنساخ النباتى و الحيوانى من فوائد عظيمة خصوصاً على الصعيد الأقتصادى، حيث يعقد العلماء على هذه التقنيات أمالا كبيرة فى حل مشكلة نقص الموارد الغذائية لدى دول العالم الثالث التى قدر لها فيما يبدو أن تظل حقلًا للتجارب و الأبحاث، حتى و هى بصدد البحث عن مخرج لواحدة من أحلك أزماتها الأقتصادية و أشده و طأه (العزة، مصدر سابق: ٣٧٢).

و على الرغم من كل المحاذير التى وضعت من أجل حظر الاستنساخ و القوانين التى صدرت على مستوى الولايات، أو على النطاق الفيدرالى بحظر عمليات الاستنساخ كشفت صحيفة « الإندبندنت » البريطانية عن أن طبيب خصوبة أمريكى من أصل قبرصى يدعى « بانايوتيس زافوس » كسر جميع المحاذير، و قام باستنساخ ١٤ جنينًا بشريًا، و زرع ١١ منها فى أرحام أربع سيدات تم إعدادهن لإنجاب أطفال عن طريق استنساخ خلايا منزوعة من بشرة الآباء، و قام بإجراء تجاربه فى معمل سرى فى مكان ما بالشرق الأوسط، و نقل الأجنة المستنسخة إلى أرحام ثلاث نساء متزوجات و امرأة عزباء من بريطانيا، و الولايات المتحدة، و بلد آخر غير معروف من الشرق الأوسط، لأنه لم ينتج حمل مؤكد من التجارب التى أجراها، إلا أن ما فعله يعد الفصل الأول فى محاولاته لأنتاج طفل مستنسخ باستخدام خلايا المجلد الخاصة بالأب و بويضة الأم (العزة، مصدر سابق: ٣٧٢).

و قد طالب رئيس اللجنة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الكونجرس الأمريكى إتخاذ قرار بحظر عمليات الاستنساخ البشرى تماما، و أشار إلى أن هذه الخطوة من شأنها إغلاق منافذ البحث العلمى و الطبى الواعد. و فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ م أقر مجلس النواب قانون حظر الاستنساخ المقدم من عضوى الك و نجرس « ديف و يلدون » و « بارت ستوباك » بأغلبية ٢٤١ مقابل ١٥٥، و ذلك بتعديل الباب الثامن عشر من قانون الولايات المتحدة، و بالتالى حظر عمليات الاستنساخ داخل الولايات المتحدة، و كذلك إستيراد أى منتج مشتق من جنين تم إنشاؤه عن طريق الاستنساخ ما لم تكن تلك المنتجات مشتقة من الاستنساخ علاجى، كما أجاز الاستنساخ لأغراض التناسل أو لأجراء البحوث إذا كان ذلك لأهداف علاجية، الأمر الذى سينعكس على أبحاث الخلايا الجذعية، و قد تضمن هذا القانون عقوبة جنائية على مخالفة الحظر الوارد بالتعديل بالسجن عشر سنوات و بغرامة لا تقل عن مليون دولار (منشور على الموقع الإلكتروني الجزيرة)

## اولا- النتائج

١. غياب التجريم الصريح: أظهرت الدراسة أن غالبية الأنظمة العربية لا تتضمن نصوصًا جنائية صريحة تُجرّم استنساخ الإنسان، وهو ما يُشكّل فراغًا تشريعيًا خطيرًا فى مواجهة هذه الظاهرة.
٢. عدم وضوح الركن الشرعى: أدى غياب النصوص الخاصة إلى صعوبة تفعيل الركن الشرعى فى ملاحقة أفعال الاستنساخ، لا سيما أن القوانين الجنائية تعتمد مبدأ الشرعية الجنائية الصارم.
٣. تعارض الاستنساخ مع المبادئ الشرعية: أجمعت الفتاوى و المجالس الدينية فى العالم العربى والإسلامى على تحريم استنساخ الإنسان، باعتباره تدخلًا فى خلق الله و تجاوزًا للحدود الشرعية.
٤. عدم مواءمة التشريعات مع التطورات العلمية: لم تواكب غالبية التشريعات العربية التغيرات العلمية الحديثة فى مجال التكنولوجيا الحيوية، مما أضعف قدرتها على مواجهة الجرائم المستحدثة.

٥. الحاجة لتشريعات خاصة: أوصى البحث بضرورة إصدار قوانين واضحة تُجرّم استنساخ الإنسان، تأكيدًا للركن الشرعي، وحمايةً للكرامة الإنسانية، واستنادًا إلى القيم الدينية والأخلاقية.
٦. إمكانية الاستفادة من النماذج الدولية: يمكن للدول العربية الاسترشاد بالتجارب القانونية الدولية في هذا المجال، مع مراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية.

## المصادر

### الكتب القانونية

- سعدى إسماعيل البرزنجي، المشاكل القانونية الناجمة عن تكنولوجيا تجميد الأحياء التناسلية وحفظها - F.V.I الإنجاب الجديدة أطفال الأنابيب عمليات الهندسة الوراثية والاستنساخ البشري، دراسة مقارنة في ضوء القانون المقارن والأخلاق والشريعة، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، ٢٠٠٩
- صبري الدمرداش، الاستنساخ قبله العصر، دار الفكر الحديث، ١٩٩٧
- عبد العال صدقي السيد محمد الزينى، الاستنساخ من منظور حرية الإنسان في كيانه البشرى ( دراسة مقارنة)، جامعة المنصورة، ٢٠٠٧
- عبد المعز خطاب، الاستنساخ البشري هل هو ضد المشيئة الإلهية، الدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع، دار النصر للطباعة الإسلامية، بدون سنة نشر
- عبد النبي محمد محمود أبو العينين، الحماية الجنائية للجنين في ضوء التطورات العلمية الحديثة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦
- ماجد محمد أبو رحية، وقفات مع نصوص القانون الأتحادي بشأن المسؤولية الطبية رقم ٠١ لسنة ٢٠٠٨، ندوة المسؤولية الطبية في ظل القانون الأتحادي رقم ٠١ ديسمبر ٢٠٠٩
- محمد بن دغيلي العتيبي، الاستنساخ البشري بين الإباحة والتجريم في ضوء الشريعة مع بيان مواقف الهيئات الدولية المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٥
- محمد سعد خليفة، الإستنساخ البشري (دراسة علمية دينية قانونية)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤
- محمد عبد الغريب، التجارب الطبية والعلمية حرمة الكيان الجسدي للانسان (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، بدون ناشر، ١٩٨٩
- مهند صلاح أحمد فتحى العزة، الحماية الجنائية للجسم البشرى في ظل الأتجاهات الطبية الحديثة، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٢
- يسري عبد الجليل رضوان، قضية استنساخ إنسان، دار البشير للثقافة والعلوم ٢٠٠٦

### ثالثا- الرسائل والاطاريح

- شعلان سليمان محمد السيد، نطاق الحماية الجنائية للأعمال الطبية الفنية الحديثة في الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، ٢٠٠٢
- طارق عبد الله محمد، الإنعكاسات القانونية للإنجاب الصناعي ( دراسة مقارنة )، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥
- علاء على حسين نصر، عملية الاستنساخ البشرى و هندسة الوراثية من الناحية القانونية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

### رابعاً- البحوث والمقالات

- الأمم المتحدة تصدر قرارًا غير ملزم يحظر الاستنساخ البشرى، مقال منشور [www.teezajla.ten](http://www.teezajla.ten)
- جريدة الوطن، الأمم المتحدة منقسمة حتى على الاستنساخ البشرى، مقال منشور على الموقع [www.natawla.moc/pth](http://www.natawla.moc/pth)
- [mth.xedni/01-03/tco1/3002/scihparg](http://mth.xedni/01-03/tco1/3002/scihparg)
- فواز صال، الاستنساخ البشرى من و جهة نظر قانونية، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،

المجلد ٠٣، العدد الأول، ٢٠٠٤،

محمد واصل، الاستنساخ في الشريعة والقانون، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٧

مخاوف من إهيار مساعي الأمم المتحدة لحظر الاستنساخ، مقال ten.areezajla.www

مفتاح سليم سعد، الاستنساخ بين الإباحة والحظر، ٠١٠٣، بحث منشور على شبكة الأنترنترنت، ptth، www.elgoog.moc

مقال بعنوان «النواب الأمريكي يقر حظرًا تامًا على استنساخ البشر»، منشور على شبكة الأنترنترنت ten.areezajla.www

مقال بعنوان «مشروع قانون بالكونجرس لمنع الاستنساخ، بحث منشور على شبكة ptth، www.namjala.www، bv/ten.daerhtwohs

٨٩٩٩٤?php

يوسف المحمدي، الاستنساخ من الناحية العلمية والشرعية، المجلة العلمية، الجزء الثاني، العدد العاشر، ١٩٩٩

### خامسا-القوانين

القانون ٣٩ لسنة ٢٠٠١ المتعلق بالطب الإنجابي التونسي الصادر في ٧ أغسطس ٢٠٠١ م

القانون رقم ٠١ لسنة ٢٠٠٨ م بشأن المسؤولية الطبية الاماراتي

قانون في ٣٢ فبراير ٢٠٠٨ الجزائري

لأئحة آداب مهنة الطب المصرية رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٣

### المصادر باللغة الانكليزية

#### First - linguistic books

Al-Maani Al-Jami' Dictionary - an Arabic-Arabic dictionary

#### Second: Legal books

Saadi Ismail Al-Barzanji, Legal problems resulting from the technology of freezing and preserving reproductive organs - I.V.F. New procreation, IVF, genetic engineering processes and human cloning, a comparative study in light of comparative law, ethics and Sharia, Dar Al-Kutub Al-Jawaniyya, Dar Shatat for Publishing and Software, 2009

Sabri Al-Demerdash, Cloning, the Bomb of the Age, Dar Al-Fikr Al-Hadith, 1997

Abdel-Al Sedky El-Sayed Mohamed El-Zeini, Cloning from the perspective of human freedom in his human being (a comparative study), Mansoura University, 2007

Abdel Moez Khattab, Human Cloning Is It Against the Divine Will, Al-Dar Al-Dhahabi for Printing, Publishing and Distribution, Al-Nasr House for Islamic Printing, without year of publication

Abdul Nabi Muhammad Mahmoud Abu Al-Enein, Criminal Protection of the Fetus in Light of Modern Scientific Developments in Islamic Jurisprudence and Positive Law, New University Publishing House, 2006

Majid Muhammad Abu Rakhiya, Standing with the Texts of the Federal Law on Medical Liability No. 10 of 2008, Medical Liability Symposium under Federal Law No. 10, December 2009.

Muhammad bin Daghili Al-Otaibi, Human cloning between permissibility and criminalization in light of Sharia, with a statement of the positions of contemporary international bodies, Master's thesis, Naif Arab University for Security Sciences, 2005

Muhammad Saad Khalifa, Human Cloning (A Scientific, Religious, and Legal Study), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2004

Muhammad Abdel Gharib, Medical and Scientific Experiments, The Sanctity of the Human Physical Entity (A Comparative Study), first edition, without a publisher, 1989. Muhannad Salah Ahmed Fathi Al-Azza, Criminal Protection of the Human Body in Light of Modern Medical Trends, New University Publishing House, 2002

Yousry Abdel-Jalil Radwan, The Case of Human Cloning, Dar Al-Bashir for Culture and Science, 2006

Third: Theses and dissertations

Shaalan Suleiman Muhammad Al-Sayyid, The scope of criminal protection for modern medical artistic works in Islamic law and positive law, doctoral dissertation, Mansoura University, 2002.

Tariq Abdullah Muhammad, Legal Repercussions of Artificial Procreation (A Comparative Study), Doctoral Thesis, Mansoura University, 2005

Alaa Ali Hussein Nasr, The process of human cloning and genetic engineering from a legal perspective, PhD thesis, Cairo University, 2006.

Fourth: Research and articles

The United Nations issues a non-binding resolution banning human cloning, article published [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

Al-Watan newspaper, The United Nations is divided even over human cloning, an article published on the website <http://www.alwatan.com/graphics/2003/10oct/30-10/index.htm>

Fawaz Sal, Human cloning from a legal point of view, research published in the Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 20, First Issue, 2004,

Muhammad Wasel, Cloning in Sharia and Law, Damascus University Journal, Volume Eighteen, Issue Two, 2007

Fears of the collapse of the United Nations' efforts to ban cloning, article [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

Muftah Salim Saad, Cloning between Permissibility and Prohibition, 2010, research published on the Internet <http://www.google.com>

An article entitled "US Representatives approves a complete ban on human cloning," published on the Internet [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

An article entitled "A draft law in Congress to prevent cloning", research published on the network <http://www.alajman.net/vb/showthread.php?t9998>

Youssef Al-Muhammadi, Cloning from a Scientific and Legal Point of View, Scientific Journal, Part Two, Issue Ten, 1999

#### **Fifth - Laws**

Law No. 93 of 2001 relating to Tunisian reproductive medicine issued on August 7, 2001 AD

Law No. 10 of 2008 regarding UAE medical liability

Law of February 23, 2008 Algerian

Egyptian Medical Ethics Regulations No. 238 of 2003

Saadi Ismail Al-Barzanji, Legal Problems Caused by the Technology of Reproductive Organ

Freezing and Preservation - I.V.F. The New Birth of IVF, Genetic Engineering and Human Cloning Operations, A Comparative Study in the Light of Comparative Law, Ethics and Sharia, Legal Books, Dar Shetat Publishing and Software, 2009

Sabri al-Damrddash, Al-Istansakh Qanabla al-Asr, Dar al-Fakr al-Hadith, 1997

Abd al-Aal Sedqi Sayyed Mohammad Al-Zaini, Al-Astansakh for the purpose of human freedom in human existence (comparative study), Al-Mansoura University, 2007

Abd al-Moez Khattab, Al-Astansakh al-Bishri, Hel Ho anti-Al-Mashaya Elahiya, Al-Dar Al-Dahhabiya for Typing and Publishing and Distributing, Dar Al-Nasr for Islamic Printing, without publishing year

Abd al-Nabi Muhammad Mahmoud Abu al-Anaiyin, Criminal Protection of the Unborn in the Light of Modern Scientific Developments in Islamic Jurisprudence and Legal Law, Dar al-Jama'a al-Jada, 2006

Majid Muhammad Abu Rukhiya, Endowments with the provisions of the Federal Law on Medical Liability No. 10 of 2008, Medical Liability Seminar under the Federal Law No. 10 of December 2009

Muhammad Bin Daghili Al-Otaibi, Human Reproduction Between Pornography and Punishment in the Light of the Shari'a with Statements of Contemporary International Divine Positions, Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, 2005

Mohammad Saad Khalifa, Human Reproduction (Religious and Legal Scientific Study), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2004

Mohammad Abd al-Gharib, Medical and Scientific Experiments on the Sanctity of the Body of Man (Comparative Study), first edition, no publisher, 1989

Mohanand Salah Ahmed Fathi Al-Azza, Criminal Protection of the Human Body in the Light of Modern Medical Trends, Al-Jamaa Al-Jada Publishing House, 2002

Yousri Abdul Jalil Razvan, The Case of Human Cloning, Dar al-Bashir for Culture and Science, 2006

### **Thirdly- the messages of Walatarih**

Sholan Suleiman Mohammad Al-Sayed, The Scope of Criminal Protection for Modern Technical Medical Practices in Islamic Shari'a and Legal Law, Doctoral Dissertation, Al-Mansoura University, 2002

Tariq Abdullah Mohammad, Legal Reflections on Industrial Procreation (Comparative Study), Doctoral Dissertation, Al Mansoura University, 2005

Alaa Ali Hossein Nasr, The Process of Human Cloning and Genetic Engineering Legally, Doctoral Dissertation, Cairo University, 2006

### **Fourth - al-Bakhu and articles**

United Nations issues non-binding decree to ban human reproduction, charter article [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

Fawaz Sal, Al-Istansakh al-Bishri and legal opinion, a charter discussion in the Damascus Society for Economic and Legal Sciences, Volume 20, Number 1, 2004.

Mohammad Wasil, Al-Stansakh in Al-Sharia and Law, Damascus University Magazine, Vol.

XVIII, No. 2, 2007

My concerns about the collapse of the efforts of the United Nations to ban cloning, article [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

Miftah Salim Saad, Al-Istansakh between Obsession and Al-Hadr, 2010, a discussion of the charter on Internet <http://www.google.com>

The article entitled “The American parliamentarians completely prohibit the copying of human beings”, published on the internet [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

The article entitled “Legislation of the congress to prevent cloning”, discussion of the charter on <http://www.alajman.net/vb/showthread.php?t9998>

Youssef Al-Mohammadi, Al-Stansakh Man Al-Taqahr Al-Elamiya and Sharia, Al-Majla Al-Elamiya, Part II, Number X, 1999

Law 93 of 2001 related to Tunisian reproductive medicine issued on August 7, 2001

Law No. 10 of the year 2008 regarding the Emirati Medical Liability

Algerian law on February 23, 2008

Code of ethics of the Egyptian medical profession No. 238 of 2003